

الأزمة المصرية

إلى أين؟



فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود/ الباحث الاستراتيجي.

اللواء المتقاعد موسى الحديد/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط.

الأستاذ عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي أردني.

الدكتور أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

الدكتور عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية في مركز دراسات الشرق الأوسط.

الأستاذ جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

الصفحة

المحتويات

- ٣ الملخص التنفيذي
- ٥ أولاً: الخلفيات والتداعيات وردود الفعل
- ٨ ثانياً: طبيعة الأزمة المصرية.....
- ١٠ ثالثاً: السيناريوهات المحتملة للأزمة المصرية
- ١٠ السيناريو الأول: التسوية السياسية
- ١١ السيناريو الثاني: فشل الانقلاب على المسار الديمقراطي الدستوري
- ١٢ السيناريو الثالث: نجاح السلطة القائمة في تثبيت سيطرتها وتمير خريطة الطريق
- ١٣ السيناريو الرابع: انزلاق مصر إلى العنف (النموذج الجزائري)
- ١٤ رابعاً: خيارات الأطراف للخروج من الأزمة واحتمالات نجاحها.....
- ١٧ خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة
- ٢١ سادساً: التوصيات
- ٢٢ الملخص التنفيذي بالانجليزية

الملخص التنفيذي

الأزمة المصرية إلى أين ؟

يتناول تقرير فريق الأزمات العربي (ACT) في هذا العدد الأزمة المصرية واتجاهات تداعياتها في حالي التفاقم أو التراجع، ويقدم تصوراً أولياً بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة، كما يرسم ملامح للمعالجة الممكنة عبر مبادرات وجهود مصالحة وتفاوض في حال كانت الأطراف جاهزة والوسيط مقبولاً، ليتم الاتفاق على أسس التفاوض وقواعده وآلياته للخروج من الأزمة الراهنة، لأن تفاقمها يعني كارثة لمصر بكل مكوناتها، وتداعيات سلبية على مجمل المنطقة العربية واتجاهات التحول الديمقراطي فيها. ويلحظ التقرير عدم وجود رؤية واضحة لدى أي طرف لإنهاء الأزمة، ورغم أن الطرفين مأزومان سواء بمنهج تكوين المؤسسات وفق المسار الرسمي الحالي أو بمنهج الحراك الشعبي بحالته الراهنة، فثمة قصور متبادل يلغي الميزات ويضعف القدرة على الخروج من الأزمة لدى الطرفين، وفي ظل غياب أفق للتفاوض أو طرح مبادرات سوف تتفاقم الأزمة السياسية وتراجع نظريات ومفاهيم العيش المشترك، ناهيك عن تزايد تدهور الاقتصاد والأمن.

ويضع التقرير أربعة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، وهي: التسوية السياسية وفرصها تبدو جيدة، وسيناريو فشل الانقلاب على المسار الديمقراطي الدستوري، وفرص تحقيقه في المدى المنظور تبدو ضعيفة، وسيناريو نجاح السلطة القائمة في فرض قواعد لعبة سياسية جديدة، واحتمال تحقيقه ضئيل، وسيناريو انزلاق مصر إلى العنف وفرص تحقيقه ضعيفة في سياق المشهد المصري الحالي. ويعدد التقرير خيارات الأطراف للخروج من الأزمة واحتمالات نجاحها، ويرى أن خيارات الحكم القائم هي: الرهان على فرض الأمر الواقع وتطبيق إجراءات "خريطة طريق المستقبل"، واحتمالات تمسك النظام بهذا الخيار قوية، وخيار القيام بإجراءات تخفيفية تحسن صورة الحكم، مثل وقف الإجراءات الأمنية، وإطلاق حريات التعبير والتظاهر، وإعادة الإعلام الممنوع، وخيار القبول بحل سياسي وسط، يقوم على التوافق

والمشاركة الجماعية على قواعد وأسس تحقق المصالح الوطنية وأهداف الثورة، والدخول المشترك في مرحلة انتقالية يشارك فيها الجميع.

أما خيارات التحالف الوطني لدعم الشرعية، فهي الصمود والتحمل والاستمرار بنهج الرفض السلمي للوضع الجديد، والإصرار على كشف أبعاد ومخاطر "الانقلاب على الشرعية" وتعتبر احتمالات استمرار الأخذ بهذا الخيار قوية، وخيار القبول بجل سياسي وسط يحقق أغلب شروط ومطالب الطرفين، وتُعد فرص قبول هذا الخيار لدى التحالف قوية إذا توفرت ضمانات بعودة المسار الديمقراطي الدستوري، وطرحت الحلول من قبل أطراف مقبولة، وخيار القبول بالأمر الواقع، وتعتبر فرص قبول هذا الخيار ضعيفة في الوقت الراهن. ويقترح التقرير استراتيجية "الخروج من الأزمة"، تتضمن مرحلتين أساسيتين قبل التوصل إلى الحل النهائي، أولهما: إعلان برنامج عملي للطرفين يشكل "إعلان حسن نوايا وبناء ثقة". وثانيهما: الاتفاق على المبادئ العامة للحل ورسم المستقبل. كما يقترح التقرير آليات تطبيق استراتيجية الخروج من الأزمة، ويقدم التوصيات اللازمة للخروج من الأزمة إلى مختلف الأطراف المعنية بها.

الأزمة المصرية إلى أين ؟

يتناول تقرير فريق الأزمات العربي (ACT) في هذا العدد الأزمة المصرية واتجاهات تداعياتها في حالي التفاقم أو التراجع، ويقدم تصوراً أولياً بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة، كما يرسم ملامح للمعالجة الممكنة عبر مبادرات وجهود مصالحة وتفاوض في حال كانت الأطراف جاهزة والوسيط مقبولاً، ليتم الاتفاق على أسس التفاوض وقواعده وآلياته للخروج من الأزمة الراهنة، لأن تفاقمها يعني كارثة لمصر بكل مكوناتها، وتداعيات سلبية على مجمل المنطقة العربية واتجاهات التحول الديمقراطي فيها.

أولاً: الخلفيات والتداعيات وردود الفعل

شهدت مصر منذ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ صراعاً بين النموذج العسكري والنموذج السياسي في الحكم، حيث أصر النظام العسكري على التفرد بالسلطة وأخذ الدور الأكبر فيها، وهو ما أدى إلى تعمق النظام السلطوي الفردي ذي الطابع الأمني - العسكري في مؤسسات الدولة المصرية على امتداد العقود الستة الماضية، ومع الوقت تم إضفاء الغطاء التشريعي الدستوري على هذا النوع من نظام الحكم. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ساهمت في ثورة يوليو ١٩٥٢، غير أن حالة من العداء تأسست مع الجماعة منذ العام ١٩٥٤ لأسباب سياسية ولا اعتبارات التباين في منظور الحكم بين المدني والعسكري وفيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، ونتيجة ذلك وجه النظام ضربات متلاحقة للجماعة التي تمكنت من البقاء واتسعت قواعدها الشعبية. وفي ولاية الرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثين عاماً (١٩٨١-٢٠١١) تطورت حالة من الإحباط والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أقصت قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية وهمشت الحريات والديمقراطية، مما أدى إلى ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ التي أنتجت بدورها تحالفاً ثورياً عريضاً ضمّ جماعة الإخوان المسلمون الذين بدوا جاهزين للعب دور رئيسي في مصر ما بعد الثورة.

دخلت مصر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ في مرحلة انتقالية أشرف عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تميزت بالاضطراب على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي، حيث شهدت بوادر انقسام سياسي بين شركاء الثورة إلى مربعين أساسيين أولهما ضم معظم حركات الإسلام السياسي، وثانيهما ضم القوى العلمانية واليسارية والليبرالية. كما شهدت هذه المرحلة أربعة استحقاقات انتخابية أفضت إلى تصدّر حركات الإسلام السياسي للمشهد ونجاح مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. غير أن العام الأول من ولاية مرسي شهد أجواء استقطاب سياسي حاد شكلت مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والشرطة والقضاء والإعلام طرفاً أساسياً فيه، من خلال تحالفها مع مربع القوى القومية واليسارية والليبرالية، وهي قوى سعت إلى تحصيل مكاسب خارج إطار ما تمثله من وزن في صندوق الانتخاب، كما اعتمدت الحراك في الشارع وسيلة لتسوية خلافاتها مع مؤسسة الرئاسة وخصومها السياسيين. وفي المقابل بدا لافتاً أن إدارة الرئيس مرسي لم تعبأ كثيراً بالانتقادات الموجهة إليها، فضلاً عن عدم قدرتها، ولأسباب مختلفة، على تفعيل أجهزة الدولة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية للمواطنين الذين كانت تطلعاتهم في أعلى مستوياتها بعد ثورة يناير ٢٠١١.

وفي ظل هذه الأجواء شهدت مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ تظاهرات، تفاوتت التقديرات بشأن حجمها، كان مطلبها الأساسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تجاوب الرئيس معها بإعلان "خريطة طريق" لم تلق قبولاً لدى القوى التي تقف خلف هذه المظاهرات، وفي ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣ أعلنت قيادة القوات المسلحة بعد اجتماع مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية، "خريطة طريق المستقبل" تضمنت تعطيل الدستور المُستفتى عليه من الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب. وكان من أبرز تداعيات هذه الإجراءات إلغاء جميع نتائج الانتخابات السابقة، وحلّ مجلس الشورى صاحب السلطة التشريعية الوحيدة، وهو ما عنى بدء مرحلة انتقالية جديدة، وبما عرفه كثيرون بأنه (انقلاب) على الدستور والديمقراطية.

لكن قطاعاً من المصريين رحّب بتدخل الجيش لعزل الرئيس مرسي، وعلى رأسه تحالف القوى القومية واليسارية والليبرالية، الذي اشتركت رموزه إلى جانب المؤسسة العسكرية في ترتيب أوضاع البلاد وتشكيل حكومة جديدة، بينما رفض معظم تيار الإسلام السياسي، إضافة إلى قوى سياسية واجتماعية أخرى، هذه

الخطوة وعدّها "انقلاباً عسكرياً"، حيث تأسس ما يعرف بـ"التحالف الوطني لدعم الشرعية" الذي نظم تظاهرات واعتصامات تركزت في ميداني رابعة العدوية والنهضة في القاهرة لاعادة الشرعية والدستورية والمسار الديمقراطي على حد تعبيره.

وفي مقابل ذلك عمد النظام الجديد منذ ٣ تموز/ يوليو إلى نشر قوات الجيش والأمن في العديد من القرى والمدن، كسياسة لفرض سلطاته، وشهدت مصر منذ ذلك التاريخ عدداً من التطورات، ومن أبرزها أحداث الحرس الجمهوري في ٨ تموز/ يوليو، والمنصة في ٢٧ تموز/ يوليو، وفض الاعتصامين في ١٤ آب/ أغسطس، ثم فض مظاهرات رمسيس في ٢١ آب/ أغسطس، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين، حيث شهدت هذه الأحداث ترتيبات اتخذتها الدولة تتشابه إلى حدّ كبير مع ترتيبات الحرب والعمليات العسكرية، وهو ما أدى إلى عنف غير مسبوق قابله صمت واضح من قبل معظم النخب السياسية والإعلامية والثقافية المصرية في ضوء عودة ظلال الدولة العسكرية - الأمنية التي حكمت مصر ما قبل ثورة يناير. وربما يثير هذا تساؤلات كبيرة بشأن رؤية الدولة لـ"المواطن الصالح" في ظل شيوع تبني الأولى لظاهرة "المواطنين الشرفاء" المساندين لسلطة الأمر الواقع، وأيضاً طريقة الأفراد في التعبير عن أنفسهم، فالحالة العامة للسياسة لا تقتصر فقط على العنف، ولكن ما يصاحبه من دعم الانقسامات الاجتماعية على أساس الموالين والمعارضين للسلطة.

وفي سياق تداعيات الأزمة المصرية ومستقبلها على التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١، فقد شكلت الأزمة نقطة تحول استراتيجية في تقدم تيار الإسلام السياسي على صعيد الحكم والقيادة في دول "الربيع العربي"، كما مثلت مرحلة مهمة من مراحل تعامل الرسمية العربية مع التيار الإسلامي بشكل عام، ووفرت بيئة معادية في التعامل مع هذا التيار، كما تراجعت عدد من التيارات السياسية الليبرالية منها والقومية واليسارية عن مواقفها المبدئية في تبني الديمقراطية والتعددية والشراكة في ضوء الأزمة.

ونظراً لما تشكله مصر من نقطة محورية في نجاحات "الربيع العربي" وعملية التحول الديمقراطي، ونظراً لما يمثله حضور جماعة الإخوان في مصر من وزن بالنسبة لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، فإن مسار الأزمة في مصر سوف ينعكس على واقع الحركة الإسلامية وواقع الربيع العربي في المنطقة بدرجة ما، كما أن القضية الفلسطينية قد يصيبها تراجع استراتيجي بفقدان المحضن المصري الشعبي القوي، وهو ما يعني أن التعامل مع

الأزمة في مصر هو مدخل مهم للتعامل مع القضايا الأخرى المتعلقة بمستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة، ومستقبل الربيع العربي، ومستقبل القضية الفلسطينية. على صعيد آخر، لم يكن المشهد الإقليمي والدولي ذا تأثير مهم على أهداف الطرفين حيث اكتفى العالم العربي بالمراقبة باستثناء عدد من الدول الخليجية والأردن ووقفت تركيا والبرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الإفريقي بوضوح ضد ما اعتبرته انقلاباً على الدستور، في المقابل كانت إسرائيل واضحة في ترحيبها بالنظام الجديد، أما دول العالم فبقيت بين مراقب ومتردد، إلا أنه من الواضح تماماً أن أحداث ٣ تموز/ يوليو لم تحظ بقبول غالبية دول العالم وشعوبها.

ثانياً: طبيعة الأزمة المصرية

أنتجت الأزمة الحالية في مصر حالة اصطفاك سياسي واجتماعي وضعت النظام السابق والجيش والأمن والقضاء والإعلام وغالبية التيار العلماني واليساري في مربع واحد بمواجهة التيار الإسلامي السياسي الذي يضم معظم الأحزاب والحركات الإسلامية إلى جانب بعض الأحزاب الوسطية والليبرالية الأقرب إلى الوسط وبعض الرموز النخبوية ضمن "التحالف الوطني لدعم الشرعية"، وفضلت بعض الأحزاب المدنية والليبرالية المستقلة البقاء خارج المربعين وبدأت عملية استقطاب ومواجهة تخللها الكثير من العنف كانت اليد الطولى فيها للمربع الأمني العسكري.

كان الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في حال لا يُحسد عليه قبل الأزمة، إلا أنه ازداد تدهوراً وسوءاً بعد الأزمة، وقد ساهمت المواجهة العنيفة سواء للاحتجاجات الشعبية أو لخلايا ما يسمى بـ "الإرهاب" في سيناء، والحملات الإعلامية المنهجية على "التحالف الوطني لدعم الشرعية" إلى إحداث شلل في السياحة والاستثمار وإحداث شروخ مجتمعية وتدهور أمني، وأصبح المشهد المصري يتميز بالتراجع الأمني والتراجع الاقتصادي والانسداد السياسي والاستقطاب الحاد وتمترس كل طرف في خندقه، وذلك بإصرار الدولة على الاستمرار في تنفيذ "خريطة طريق المستقبل"، وفي المقابل استمرار "التحالف الوطني لدعم الشرعية" في توجيه

الجماهير بشكل يومي للتعبير عن رفضهم للسلطة الجديدة، والتظاهر في مختلف أنحاء البلاد ضد ما يسميه بحكم العسكر والانقلاب على الدستور.

وبذلك فإن غياب رؤية واضحة لانتهاؤ الأزمة يتصدر المشهد، ورغم أن الطرفين مأزومان سواء بمنهج تكوين المؤسسات وفق المسار الرسمي الحالي أو بمنهج الحراك الشعبي بحالته الراهنة، فثمة قصور متبادل يلغي الميزات ويضعف القدرة على الخروج من الأزمة لدى الطرفين، وفي ظل غياب أفق للتفاوض أو طرح مبادرات سوف تتفاقم الأزمة السياسية وتراجع نظريات ومفاهيم العيش المشترك، ناهيك عن تزايد تدهور الاقتصاد والأمن.

يبقى أن يُشار إلى أن ثمة عدداً من النقاط أسهمت في تعقيد الأزمة المصرية بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ومن أبرزها: زاوية الرؤية المبدئية لكل طرف لما حدث في ٣ يوليو بين كونه استجابة من الجيش لمطالب الجماهير التي خرجت في ٣٠ يونيو/ حزيران، وبين كونه انقلاباً مكتمل الأركان هدف منه الجيش لقطع الطريق أمام أيّ حكم مدني للبلاد، كما أن الإجراءات الأمنية والعسكرية التي اتخذتها السلطة المؤقتة أسهمت بشكل كبير في تعميق الهوة بين الأطراف واستبعاد احتمالات الحل السياسي للأزمة من حيث المبدأ إلاّ على قاعدة تسليم "التحالف الوطني" بنتائج تدخل الجيش في النظام السياسي، حيث يقدر فريقنا أن العقدة الأساسية تكمن في هذا التباين في الموقف والتفكير بين الطرفين، ما يستوجب من الطرفين ومن الأطراف المحتملة للوساطة بينهما أن تأخذ هذا التعقيد بعين الاعتبار، الذي يستدعي اشتقاق حلول وبدائل للتغلب على هذه النقاط وغيرها.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة للأزمة المصرية

ثمة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، ومن أبرزها:

السيناريو الأول: التسوية السياسية

وصف السيناريو: الوصول إلى تسوية سياسية، والتوافق بين المؤسسة العسكرية وحلفائها من جهة، وبين التحالف الوطني لدعم الشرعية من جهة أخرى على مدة الفترة الانتقالية ومراحلها.
شروط تحقق السيناريو:

- استمرار زخم التظاهرات وزيادة رقعتها لتشمل قطاعات أوسع من المواطنين بحيث لا تقتصر على تيارات الإسلام وحلفائها.
- استمرار سلمية الاحتجاج وعدم انجرار قوى الإسلام السياسي وحلفائها إلى العنف رغم حجم الاستفزازات.
- نجاح الوساطات في فتح قنوات للحوار بين القوى الإسلامية والسلطة القائمة، والوصول إلى حلول وسط تجنب البلاد السيناريوهات الأسوأ.
- وقف حملات الاعتقال والإفراج عن قيادات قوى الإسلام السياسي وحلفائها المعتقلين وإعادة فتح القنوات الفضائية.
- استمرار تماسك التحالف الداعم للسلطة القائمة.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته: فرص هذا السيناريو تبدو جيدة في ضوء شعور الطرفين بأن الآخر يغرق في أزمة، يُضاف إلى ذلك وصول "التحالف الوطني لدعم الشرعية" إلى قناعة بضرورة تحقيق نوع من الوفاق المجتمعي وتقديم تنازلات لدفع العملية السياسية إلى الأمام، كما لا تزال فرص تحقيق هذا السيناريو هي الأسلم والأكثر أماناً للطرفين، غير أن التباعد بين الفرقاء يحول دون تصدر هذا السيناريو للمشهد حتى الآن.

ومن تداعيات تحقق هذا السيناريو بقاء أوزان الأطراف المؤثرة في السياسة المصرية على حالها، مع التنبه إلى أن تدخل الجيش بهذه الطريقة، وعزل رئيس منتخب بسبب تظاهرات ضده في الشارع، يؤسس لمزيج من "فوضى الشارع" و"وصاية الجيش" على الحياة السياسية في المستقبل.

السيناريو الثاني: فشل الانقلاب على المسار الديمقراطي الدستوري

وصف السيناريو: رضوخ المؤسسة العسكرية وحلفائها السياسيين للمطالب المعارضة لتدخل الجيش.

شروط تحقق السيناريو: ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق في حال توفرت الشروط التالية:

- استمرار زخم التظاهرات وزيادة رقعتها لتشمل قطاعات أوسع من المواطنين بحيث لا تقتصر على القوى الإسلامية.
- استمرار سلمية الاحتجاج وعدم انجرار تيار الإسلام السياسي إلى العنف رغم حجم الاستفزازات.
- زيادة الممارسات القمعية تجاه الاحتجاجات السلمية بشكل يؤكد عودة الدولة الأمنية القمعية، وعودة صورة النظام ما قبل ثورة يناير ٢٠١١.
- تزايد مستوى الصراع والخلافات بين الأطراف التي تحالفت لإنجاح الانقلاب وخاصة بين القوى المدنية والعسكرية، واستمرار انقسام المشهد السياسي في مصر.
- إخفاق الحكومة الإنتقالية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية للمصريين بشكل سريع وملحوس.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته: في ضوء عدم وصول التظاهرات المعارضة للسلطة إلى الكتلة الحرجة من جهة، وتماسك التحالف الداعم للسلطة القائمة حتى الآن من جهة ثانية، فإن فرص تحقق هذا السيناريو في المدى المنظور تبدو ضعيفة، وذلك رغم أن زخم التظاهرات السلمية واستمرارها منذ تموز/ يوليو، والعقبات الحقيقية في إدارة البلاد التي تواجه السلطة القائمة، فضلاً عن أن المساعدات الخليجية لمصر إنما تشكل "مسكناً" فقط، ولا يُتوقع أن تضمن تجاوز الحكومة الانتقالية للتحديات الاقتصادية التي تواجهها في ضوء غياب التوافق السياسي في البلاد ومناخ الأمن والاستقرار.

ويتوقع لهذا السيناريو في حال تحققه أن يكون له أثر كبير على المسار الديمقراطي في مصر، وتراجع دور المؤسسة العسكرية المستقبلي في السياسة، كما سيكون له أثر إيجابي على مستقبل حركات الإسلام السياسي في مجمل منطقة الشرق الأوسط، وعلى عملية التحول الديمقراطي فيها.

السيناريو الثالث: نجاح السلطة القائمة في تثبيت سيطرتها وتمير خريطة الطريق

وصف السيناريو: نجاح السلطة القائمة ورضوخ "التحالف الوطني لدعم الشرعية" لقواعد اللعبة الجديدة واحتوائهم فيها بما لا يُناسب حجمهم على الأرض، مع بقاء مقاليد الدولة بيد القوات المسلحة، وإن تمت إدارة البلاد من قِبَل واجهات مدنية وعبر انتخابات يتم التحكم في مخرجاتها.

شروط تحقق السيناريو:

- إخفاق "التحالف الوطني لدعم الشرعية" في الحفاظ على زخم التظاهرات أو توسيع تحالفاته.
 - استمرار تماسك القوى السياسية الداعمة للانقلاب العسكري.
 - استمرار تماسك المؤسسة العسكرية وسيطرتها على المؤسسة الأمنية ومؤسسات الدولة المختلفة.
 - نجاح الأداء الاقتصادي للحكومة المؤقتة وظهور قدرتها على تحسين معيشة الناس بشكل سريع وملحوس.
 - توفير جوٍّ من الاستقرار الأمني الذي يعدّ شرطاً أساسياً لتنشيط السياحة والاستثمار الأجنبي.
- فرص تحقق السيناريو وتداعياته: احتمال تحقق هذا السيناريو ضئيل في ضوء استمرار زخم التظاهرات من جهة، واستمرار السياسة القمعية والتعثر في إدارة شؤون البلاد من جهة أخرى.
- ومن تداعيات تحقق هذا السيناريو تعزيز سلطة المؤسسة العسكرية في مصر، وتراجع المسار الديمقراطي، وتحجيم قوى الإسلام السياسي والقوى الثورية في مصر، فضلاً عن إمكانية العودة إلى الأدوار الإقليمية التي كانت تلعبها مصر في عهد نظام مبارك، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية ومحور الاعتدال العربي.

السيناريو الرابع: انزلاق مصر إلى العنف (النموذج الجزائري)

وصف السيناريو: اندلاع العنف بشكل واسع وإقصاء تيارات الإسلام السياسي وحلفائها أو دفعها إلى عدم المشاركة في أي استحقاق انتخابي قادم، وتزايد أساليب القمع وتقييد الحريات، وهو ما قد يدفع البلاد إلى "النموذج الجزائري".

شروط تحقق السيناريو:

- زيادة الممارسات القمعية تجاه الاحتجاجات السلمية بشكل يؤكد عودة الدولة الأمنية القمعية ورموز نظام مبارك.

- التخلي عن سلمية التظاهر ولجوء قطاع من شباب حركات الإسلام السياسي وحركات إسلامية عنيفة أخرى إلى العنف رداً على استفزازات أجهزة الأمن والجيش.

- فشل الوساطات في التوصل إلى حلول ترضي الطرفين بصرف النظر عن سبب هذا الفشل، سواء كان "نية مبيتة" للإقصاء من قبل المؤسسة العسكرية لتيارات الإسلام السياسي، أو "لجمود هذه التيارات" في الحوار على مواقفها وعدم تقديم أي تنازلات سياسية.

- استمرار تماسك القوى السياسية الداعمة للانقلاب العسكري.

فرص تحقق السيناريو وتداعياته: فرص تحقق هذا السيناريو ضعيفة في سياق المشهد المصري الحالي، وذلك رغم لجوء المؤسسة العسكرية إلى "الأداة الأمنية" لمواجهة الاحتجاجات السلمية، غير أن استخدام الأداة الأمنية لا زال طابعه سياسي لفرض الأمر الواقع وإجبار الطرف الآخر على التعامل معه؛ فضلاً عن أن الاحتجاجات حتى الآن لم تخرج عن سلميتها رغم القمع الشديد الذي تعرضت له، ويتوقع لهذا السلوك السلمي من قبل المتظاهرين أن يستمر مستقبلاً لقناعتهم بعدالة القضية التي يدافعون عنها من ناحية، ولإدراكهم "مخاطر" اللجوء إلى العنف من ناحية أخرى.

كما قد يُضعف من تحقق هذا السيناريو الضغوط الغربية، وخوفها من فشل الدولة في مصر مع ما يجمعه ذلك من تداعيات على أمن إسرائيل وعلى حرية الملاحة في قناة السويس، وما يرتبه ذلك على المجتمع الدولي

من مسؤولية الإغاثة، إضافة إلى تعزيزه للقوى "المتطرفة" التي تستهدف المصالح الغربية، مما قد يفتح المستقبل في مصر على سيناريوهات لا يمكن لأحد أن يتوقعها. ومن شأن تحقق سيناريو من هذا النوع أن يدفع مصر إلى سنوات طويلة من الاقتتال والاستنزاف الداخلي، والقضاء على أي فرصة قريبة للتحول الديمقراطي في البلاد، واستمرار تراجع دور مصر العربي والإقليمي وانكفائها على مشاكلها الداخلية.

رابعاً: خيارات الأطراف للخروج من الأزمة واحتمالات نجاحها:

للبحث الجاد في مآلات هذه الأزمة، فإن الفريق قد درس خيارات الطرفين الممكنة في التعامل معها، ووجد أن لكل طرف خيارات محددة، ولذلك تم اعتبار كل طرف مربعاً لغايات الدراسة، حيث يضم المربع الأول: سلطة الحكم المؤقت، بينما يضم المربع الثاني: التحالف الوطني لدعم الشرعية.

خيارات المربع الأول (الحكم القائم)

الخيار الأول: الرهان على فرض الأمر الواقع وتطبيق إجراءات "خريطة طريق المستقبل" التي أعلنها وزير الدفاع في الإطار الزمني المحدد، وهو الخيار المعلن والقائم.

تعتبر احتمالات تمسك النظام بهذا الخيار قوية، لكنه ليس الخيار المفضل لديه للأسباب التالية:

- لم تحقق سلطة الأمر الواقع في مصر قبولاً شعبياً مرضياً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في ضوء استمرار الاحتجاجات بأعداد كبيرة رغم أجواء القمع والاعتقالات، وإن لم تصل هذه الاحتجاجات إلى الكتلّة الحرجة بعد.
- تزايد العقبات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وما تواجهه الدولة والحكومة من صعوبات حقيقية في إدارة البلاد.
- عدم تجاوب دول الإقليم والعالم، وعدم الانخراط بما يجري، واستمرار استنكار إدارة القمع والاعتقال والتعقيم الإعلامي من قبل كثير من دول العالم ومنظمات حقوق الإنسان.

• بروز خلافات وتناقضات في صفوف التحالف المؤيد لإجراءات ٣ تموز/ يوليو بشأن طريقة إدارة الأوضاع فيما يتعلق باستخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامات والتعامل مع الفعاليات الاحتجاجية، وكذلك بشأن دور وزير الدفاع وتصدره للمشهد السياسي، والتجاذبات حول ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة.

الخيار الثاني: القيام بإجراءات تخفيفيه تحسن صورة الحكم، مثل وقف الإجراءات الأمنية، وإطلاق حريات التعبير والتظاهر، وإعادة الإعلام الممنوع، حيث تحمل مثل هذه الإجراءات في طياتها، وفق تفكير المربع الأول، مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى امتداد رقعة التظاهرات ووصولها إلى درجة قد تهدد وجود السلطة القائمة.

الخيار الثالث: القبول بحل سياسي وسط، يقوم على التوافق والمشاركة الجماعية على قواعد وأسس تحقق المصالح الوطنية وأهداف الثورة، والدخول المشترك في مرحلة انتقالية يشارك فيها الجميع، وينطوي هذا الخيار على موافقة ضمنية من قبل العسكر على التنازل عن السلطة والنفوذ لمصلحة الشرعية الدستورية والديموقراطية، والخروج بالتالي من معادلة الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية.

وقد تتزايد احتمالات لجوء النظام لهذا الخيار في المرحلة القادمة، لكنها ضعيفة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- ما يزال النظام والدول الإقليمية الداعمة له حتى اللحظة يأملون بنجاح خيار حسم المواجهة، مع التحالف الوطني لدعم الشرعية ولا يبدو استعداداً كافياً لقبول استحقاقات الحل الوسط المذكورة أعلاه.
- عدم نجاح محاولة الوسطاء حتى اللحظة، وقد يعود ذلك في الأساس إلى عدم طرح مبادرات سياسية تحقق مطالب وشروط الطرفين بجدها الأدنى.

خيارات المربع الثاني (التحالف الوطني لدعم الشرعية)

الخيار الأول: الصمود والتحمل والاستمرار بنهج الرفض السلمي للوضع الجديد، والإصرار على كشف أبعاد ومخاطر "الانقلاب على الشرعية" كما يسمونه.

تعتبر احتمالات التعاطي مع هذا الخيار قوية مع تفضيل خيارات أخرى وذلك للأسباب التالية:

- اتساع جبهة الراضين لسيطرة العسكر على الحياة السياسية، وعدم بروز خلافات وتناقضات جوهرية في مواقف المعارضين لنظام الأمر الواقع، واتساع دائرة ونوع الاحتجاجات الشعبية.
- تنامي "روح التحدي" وارتفاع معنويات الراضين لما يعتبرونه انقلاباً عسكرياً، وعدم تأثرهم بالاعتقالات الواسعة التي حصلت في الشهور التي تلت تدخل العسكر في ٣ تموز/ يوليو.
- استمرار الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد، والتي من شأنها أن تفقد الناس الثقة بقدرة النظام القائم على إدارة الأوضاع، مما يزيد من استعدادهم للمشاركة في الفعاليات الاحتجاجية مستقبلاً ودعم مطالب التحالف الوطني.

الخيار الثاني: القبول بجل سياسي وسط يحقق أغلب شروط ومطالب الطرفين، وتُعد فرص قبول هذا الخيار لدى التحالف قوية إذا توفرت ضمانات بعودة المسار الديمقراطي الدستوري، وطرحت الحلول من قبل أطراف مقبولة.

الخيار الثالث: القبول بالأمر الواقع، والتضحية "من أجل الحفاظ على الوطن المصري"، والرهان على احتمالات فشل التغيير لأنه "مبني على أسس غير دستورية ولا ديمقراطية"، وبهذا يكون الرهان على "وعي الجماهير" لإفشال مخططات الفريق الحاكم التي يصعب تحقيقها عملياً دون المشاركة والتوافق المجتمعي العام. وتعتبر فرص قبول هذا الخيار ضعيفة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- عدم تراجع زخم الاحتجاجات، وكذلك الحفاظ على تماسك الموقف وعدم حصول تناقضات وخلافات جوهرية في التحالف الوطني.
- عدم نجاح النظام سياسياً وأمنياً واقتصادياً حتى الآن، مما لا يشكل ضغطاً شعبياً على التحالف لتقديم تنازلات.

خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة

في ضوء التدايعات المحتملة لتفاقم الأزمة في مصر أو انحسارها، فإن الذهاب باتجاه حلها يجب أن يستند إلى استراتيجية أساسية وهي "الخروج من الأزمة"، والذي لا يمكن أن يتبلور إلا في ظل التفكير الاستراتيجي، والذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل في الحساب، كما يحاول ان يتعامل مع مختلف الاطراف المؤثرة في الأزمة، ويسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي والاقتصادي في مصر.

محددات نجاح هذه الإستراتيجية

من المحددات الحاكمة لنجاح الاستراتيجية لإنهاء الأزمة في مصر:

- قدرات الأطراف على المضي في توجهاتها الحالية ضد بعضها، والمدى الزمني الممكن لذلك.
- إمكانية إيجاد صيغة تحقق جزء من المطالب والمصالح الممكنة لكل طرف.
- توضيح الحدود الدنيا التي تقبل بها الأطراف وكيف يمكن التقريب بينها.
- التحولات السياسية في مواقف الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة واقترابها أو ابتعادها عن موقف أي من الطرفين.
- القدرة على إقناع المصريين بامتلاك رؤية واضحة لشراكة وطنية واسعة في تحمل مسؤولية إدارة البلاد في حال التوصل لحل الأزمة.
- تحديد الأطراف التي يمكن أن تتوسط لإتمام التوافق المرحلي ونزع فتيل التفاقم والتأزيم المستمر (دولية، عربية، إسلامية، إفريقية، مصرية).

الحلول الممكنة للأزمة

يمكن تحديد الحلول والخيارات الممكنة وفق ما ورد أعلاه بعدد من الاتجاهات، ومن أبرزها:

- أ. الحل المصري: من خلال مبادرة وطنية مصرية جامعته، وهذا النوع من الحل يصطدم بالمواقف المتصلبة للفريقين.

ب. الحل العربي: من خلال مبادره عربية تتبناها الدول الفاعلة باسم الجامعة العربية أو بدونها ضمن أسس توافقيه تضمن مشاركة الجميع والحفاظ على الشرعية الدستورية، وإحداث تعديلات وإصلاحات جوهرية تحقق مصالح الأطراف الأساسية ومطالب الشعب.

ج. الحل الإفريقي: كما في المبادرة العربية.

د. الحل الدولي: كما في المبادرة العربية.

هـ. مبادره مشتركة من كل الأطراف المشار إليها سابقاً، ولكن بنفس المضمون التوافقي التصالحي، وبدعم و ضمانات وضغوط عربية وإفريقية ودولية، يكون أساسها مصرياً يلقي دعم الأطراف الأخرى وتشجيعها.

مراحل الحل السياسي للخروج من الأزمة

يُقترح أن يمر بمرحلتين أساسيتين قبل التوصل إلى الحل النهائي، أولهما: إعلان برنامج عملي للطرفين يشكل "إعلان حسن نوايا وبناء ثقة". وثانيه: الاتفاق على المبادئ العامة للحل ورسم المستقبل.

١. إعلان حسن النوايا وبناء الثقة:

- الإفراج عن كل المعتقلين والمحبوسين والمتهمين اعتباراً من ٣/٧/٢٠١٣، وإنهاء كافة الملاحقات القضائية بحق معارضي تدخل الجيش.
- إلغاء حالة الطوارئ وسحب قوات الجيش والأمن المركزي من الشوارع والعودة إلى ثكناتهم.
- وقف الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة وتشجيع التوافق في التصريحات ووسائل الإعلام من قبل الطرفين.
- إعلان نبد العنف وعدم اللجوء إليه من أي طرف ببيانات وتصريحات رسمية، والتأكيد على أن الحوار والتنافس السياسي والمسار الديمقراطي هو الحل الوحيد لدى مختلف الأطراف.
- تشكيل لجنة تحقيق وطنية ترتضيها الأطراف المتنازعة للتحقيق في أحداث العنف والقتل والحرق والتدمير المختلفة في البلاد خلال هذه الفترة، ومن أي طرف كانت.

- السماح بحرية التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، في مقابل وقف الاعتصامات لأكثر من يوم، والابتعاد عن إعاقة المواصلات أو الحياة العامة، والاتفاق على ميادين محددة لهذه الفعاليات من قبل الجميع.
- تعبیر الدولة عن مجموع المواطنين وتحمل الدبلوماسية المصرية مسؤولية ذلك في الخارج.
- عقد مؤتمر اقتصادي وطني جامع لبحث المشكلة الاقتصادية بمشاركة الجميع كتعبير عن التحمل المشترك للمسؤولية في حل مشاكل البلاد.

٢. المبادئ العامة المشتركة للحل ورسم المستقبل (في ضوء مواقف الطرفين وتوجهاتهما)

- إعادة الحياة الدستورية الى البلاد، وإعادة تفعيل الدستور والمسار الديمقراطي، واحترام الحريات وحقوق الإنسان.
- تشكيل حكومة إنقاذ وطني برئيس توافقي لإدارة الشؤون العامة للدولة ببرنامج يُتفق عليه.
- فيما يتعلق بالرئيس ثمة ثلاثة خيارات يتم بحثها:
 - الأول: أن يعود الرئيس لحكم البلاد بمساعدة توافقيين لمدة ستة شهور.
 - الثاني: أن يعود لقيادة البلاد ويمارس صلاحياته من خلال مجلس رئاسي توافقي لمدة ستة شهور.
 - الثالث: أن يعود الرئيس ويفوض معظم صلاحياته لحكومة إنقاذ وطني توافقي.
- الاستفتاء على التعديلات الدستورية وفق النقاط التي كانت مثار خلاف سابقاً، والتي تعدّها لجنة مشتركة يُتفق عليها.
- تجرى الانتخابات العامة في البلاد خلال ستة أشهر.
- إصدار وثيقة قومية من كافة الأطراف تؤسس لمفهوم الدولة المدنية والحياة الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة ومتطلباتها.
- إصدار ميثاق شرف إعلامي يعد مقياساً للحكم على المهنية.
- يحكم الحوار جدول أعمال يتفق عليه وباستمرار وتواصل دون شروط مسبقة.
- ترعى الحوار "هيئة حوار وطني" شاملة دائمة الانعقاد إلى حين إخراج البلاد من الأزمة، يتم تشكيلها عبر توافق مجتمعي يرتضيه الطرفان.

آليات تطبيق استراتيجية الخروج من الأزمة

- بناء طاولة الحوار الوطني الشاملة.
- يجلس الفرقاء على قدم المساواة وبممثلين مفوضين.
- يبدأ الحوار بدون شروط مسبقة وكل شئ مفتوح للحوار.
- يلتزم الحوار بجدول أعمال يتم إقراره مسبقاً وتعديله بالتوافق.
- يعلن الطرفان التزامهما بإعلان وإجراءات حسن النوايا مسبقاً، كشرط مشترك من "هيئة الحوار الوطني" والإفراج عن كافة المعتقلين ووقف الملاحقات الأمنية لإنجاح الحوار.

سادساً: التوصيات

- الحكم القائم في مصر

- اتخاذ إجراءات وطنية لوقف تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية في البلاد، ووقف كافة الإجراءات الأمنية ضد المدنيين.
- السعي لبناء الجماعة الوطنية في البلاد دون اقصاء أو تهميش لأحد.
- تشجيع المبادرات السياسية والتجاوب معها للخروج من الأزمة.
- ضبط الإيقاع الإعلامي المنفلت بالتحريض واغتيال الشخصيات السياسية الفردية والإعتبارية.
- أهمية استمرار مصر في دعم الشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الإحتلال وخاصة في قطاع غزة ومنع التحريض ضد أي طرف فلسطيني في الإعلام، وفتح معبر رفح لإضعاف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

- التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر

- التجاوب مع المبادرات السياسية وتشجيعها.
- التأكيد على نبذ العنف وإدانة ممارسته من أي جهة كانت.

- دول الخليج

- تشجيع المبادرات السياسية للخروج من الأزمة.
- وقف أي إجراءات أمنية تصعيدية ضد تيارات الإسلام السياسي.
- ضبط الإيقاع الإعلامي بما يخدم مصلحة المصريين جميعاً دون اغتيال سياسي لأحد.

- جامعة الدول العربية

- تشكيل لجنة عربية تتواصل مع الطرفين للتوصل إلى حل سياسي للخروج من الأزمة.
- تشكيل وفد من سفراء حسن النوايا من شخصيات عربية قومية وإسلامية يؤمن بالحل السياسي، لتشجيع الطرفين على الخروج من الأزمة.
- تشجيع الروح التوافقية بين أبناء مصر جميعاً لحماية البلاد وإنقاذها.

- الأردن:

- تشجيع الأردن للطرفين على ضرورة الحل السياسي للخروج من الأزمة، وتبني توجهات هذا التقرير الاستراتيجي وقواعده لحلها.
- دعم وتشجيع أي مبادرة عربية أو دولية، رسمية أو شعبية تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية ورأب الصدع والتوافق الوطني في مصر بين الطرفين المختلفين.
- تشجيع الحركة الإسلامية في الأردن للمساهمة في تحقيق الحل السياسي المقترح للخروج من الأزمة بحكم علاقتها الخاصة مع مثلتها في مصر.

Executive Abstract

Egyptian Crisis Scenarios

The ACT report in this issue discusses the course of the Egyptian crisis in case of escalation or halt. It presents an initial perspective of the repercussions, each party's choices and likely scenarios. It also sets headlines for possible solutions by means of reconciliation efforts and initiatives if both parties are ready and the mediator acceptable. Agreement should take place according to proper basics and mechanisms of negotiation in a bid to put an end to the current crisis. However, if the situation deteriorates, it will constitute a catastrophe for Egypt, with all its components, as well as cause negative consequences to the entire Arab World and its democratic trends.

The report notes that neither of the two parties has a clear vision to end the crisis, although they are both in a dilemma in terms of the construction of institutions on the part of the regime and the current methodology on the part of the opposition. Each has problems weakening its advantages and eliminating the ability to overcome the calamity. As long as there are no visions or initiatives, the political crisis will most likely escalate, theories of co-existence will stay away and economy and security will keep deteriorating.

Four scenarios are suggested for the escalation. The first is a political settlement, which has good chances. The second is the current regime's failure on the democratic, constitutional track, which has weak chances in the foreseen future. The third is the regime's success in imposing new rules for the political game, which has a weak chance. The fourth is the country's slide into violence, which has also weak chances in the present national scene.

A number of choices are available for each party to end the crisis, with varying degrees of possible success. On the one hand, the regime may, firstly, gamble on the imposition of the status quo along with the implementation of a 'future road map', which is highly expected from the regime. Secondly, it may take steps to ease tension and improve its rule, such as stopping security measures, giving freedoms of expression and demonstration and returning prohibited media. Thirdly, it can accept a compromise

of agreement and collective participation on the basis of national interests and the uprising's targets, engaging all parties in an interim stage.

On the other hand, the National Alliance for Supporting Legitimacy may, firstly, choose steadfastness to carry on with the peaceful rejection of the new situation, insisting on uncovering the dangers of the coup 'against legitimacy'. Continuing with this choice is a strong possibility. Secondly, it may accept a compromise meeting most of the disputants' demands. The coalition is most likely to take this option if there are guarantees to return the democratic, constitutional track and the solutions are proposed by acceptable parties. Thirdly, it may give in to the status quo, which currently has a weak chance.

Finally, a 'way out of the crisis' strategy is proposed by the report within two fundamental stages: announcing a work plan for both parties as a 'declaration of good intent and trust-building', and agreement on major principles for a solution and future setting. The report also suggests mechanisms to implement the strategy and makes recommendations to end the crisis for all relevant parties.